



التباين المكاني والزمني لجريمة القتل في محافظة ذي قار لعام 2024

م.د. علي عبد الهادي عبد علي العتابي^{1*}

لكلية التربية الأساسية، جامعة سومر، العراق

الملخص

تشكل جريمة القتل واحدة من اكثر الجرائم قسوة في المجتمعات الإنسانية، كونه تؤدي الى انتهاء حياة انسان مع قصد مسبق لذلك او عن طريق الخطأ، فقد سجلت محافظة ذي قار مدار البحث في عام 2024 وحسب إحصاءات القضاء والأجهزة الأمنية اكثر من (118) جريمة قتل منها (106) جريمة قتل عمد و(12) جريمة قتل عن طريق الخطأ، كما أظهرت الدراسة ان جريمة القتل من الجرائم التي يزداد ارتكابها في فصل الصيف حيث سجل هذا الفصل ارتفاعا في معدلاتها بأكثر من 40% قياسا بالمواسم الأخرى، ما يعكس تأثير هذه الجريمة بالعوامل المناخية، كما انها تختلف من حيث الدوافع والأسباب المؤدية لها ونوع العلاقة بين الجاني والضحية فضلا عن اختلاف ماكن ارتكابها داخل المحافظة.

الكلمات المفتاحية: جريمة القتل، التباين المكاني والزمني، محافظة ذي قار.

The spatial and temporal variation of the murder in Dhi Qar Governorate in 2024

Lect. Dr. Ali Abdulhadi Abdul Ali Al-Attabi^{1*}

¹College of Basic Education, University of Sumer, Iraq

Abstract:

Murder is one of the most brutal crimes in human societies, as it leads to the end of a human life with prior intent or by mistake. According to the statistics of the judiciary and security services, Dhi Qar Governorate, the subject of the study, recorded in 2024 more than (118) murders, including (106) premeditated murders and (12) murders by mistake. The study also showed that murder is one of the crimes that are increasingly committed in the summer, as this season recorded an increase in its rates by more than 40% compared to other seasons, which reflects the impact of this crime on climatic factors. It also differs in terms of motives and reasons leading to it and the type of relationship between the perpetrator and the victim, in addition to the difference in the place where it was committed within the governorate.

Keywords: Murder, spatial and temporal variation, Dhi Qar Governorate.

1-مشكلة البحث:

تشكل جريمة القتل في محافظة ذي قار تحديا واضحا للأجهزة المكافحة لها، ما يجعل من قضية دراستها امرا غاية في الأهمية، ومن هنا فان مشكلة البحث تتلخص في سؤال رئيس مفاده، ما هو حجم جريمة القتل في ذي قار واسبابها وتوزيعها الزماني والمكاني في المحافظة؟

2-فرضية البحث:

يفترض البحث وجود تباين مكاني وزماني لجريمة القتل في محافظة ذي قار، فضلا عن اختلاف حجم الجريمة بين فصول السنة.

3-منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للمشكلة، مستعينا بأسلوب التحليل الاحصائي للظاهرة قيد الدراسة وذلك من خلال تبويب وترتيب البيانات الصادرة من قبل الجهات المختصة امنيا وقضائيا.

4-اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها:

- 1- التعرف على حجم مشكلة جريمة القتل في محافظة ذي قار خلال مدة الدراسة.
- 2- تحديد اهم أنواع وطرق ارتكاب الجريمة وعلاقة الجاني بالضحية
- 3- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل.
- 4- الكشف عن الأسباب المؤدية لارتكاب جريمة القتل في محافظة ذي قار ووضع الحلول المناسبة لها.
- 5- تحليل التباين المكاني والزماني لجريمة القتل في محافظة ذي قار.

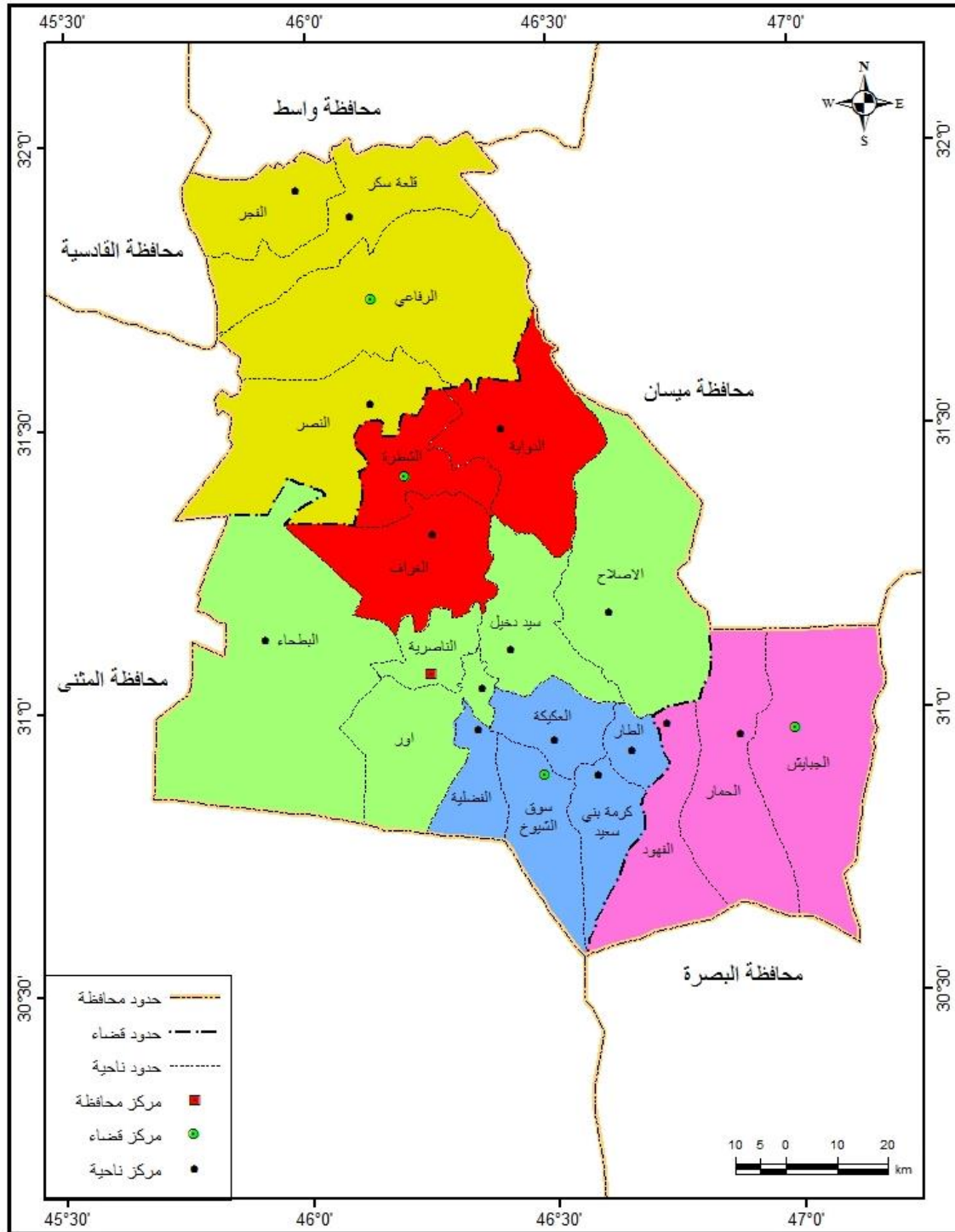
5-الحدود الزمانية والمكانية لمطقة البحث:

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في سنة 2024 كونها السنة التي تم استهدافها في هذا البحث، اما الحدود المكانية فتتمثل بمحافظة ذي قار اداريا ومدنها الرئيسية التي سجلت جرائم القتل.

6-الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة البحث:

تقع محافظة ذي قار في الجزء الجنوبي من العراق ومركزها مدينة الناصرية، ويحدها من الشمال محافظة واسط، ومحافظة القادسية من الشمال الغربي، فيما تحدها من الجنوب الغربي محافظة المثنى، ومحافظة البصرة من الجنوب والجنوب الشرقي ومحافظة ميسان من الشرق، الخريطة (1)، اما فلكيا فتقع محافظة ذي قار بين دائرتي عرض (30.50° -32.00° شمالاً)، وبين خطي طول (45.50° -47.00° شرقاً).

الخريطة (1) الوحدات الإدارية في محافظة ذي قار



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية،
خريطة محافظة ذي قار الإدارية لعام 2012، مقياس 1/250,000.

المبحث الأول: التعريفات الرئيسية وأركان جريمة القتل

أولاً - تعريف الجريمة:

من الناحية الاجتماعية فان الجريمة تعد فعلا غير انساني ولا يمت الى الاخلاق او الاعراف الوضعية او الإنسانية او العقائدية او الدينية بصلة، اذ انها تخلف في النفس البشرية بمجرد سماع لفظها اثرا سلبيا غير محبب، وتمثل الجريمة بنظر علماء الاجتماع ظاهرة اجتماعية يكاد لا يسلم منها أي مجتمع أنساني، اذ انها ظاهرة اجتماعية أولية تهدد أمن وسلامة المجتمعات وتعد خروجاً واضحا على قواعده وقوانينه المألوفة⁽¹⁾، ولهذا فقد عرفت الجريمة على أنها (كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة الانسانية) ويذهب عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركهايم (Durkheim)، الى ان الجريمة ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الافراد اثارها، أي انه يحمل المجتمع مسؤولية جرائم افراده⁽²⁾، ويمكن تعريفها اجتماعيا بأنها (كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع)، وذهب البعض من باحثي العلوم النفسية إلى تعريفها بأنها (كل فعل يُعد مخالفاً للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين أو يمثل خطرا على المجتمع أو يجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد)⁽³⁾.

وتعرف الجريمة أخلاقيا على انها (كل فعل او سلوك يتعارض مع الفطرة السليمة للإنسان او الناموس الطبيعي للأخلاق⁽⁴⁾)، باعتبار الاخلاق واحدة من الضوابط الإنسانية والاجتماعية التي تعد ركيزة أساسية من ركائز ضبط المجتمعات، اذ لا يمكن ان يكون مجتمع ما في معزل عن الاخلاق التي تحفظ له كينونته التي بني عليها آفءا، فستان بين فرد خلوق وفرد منحرف وستان بين مجتمع منضبط أخلاقيا ومجتمع منحرف.

كما عرفها القانون العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل في المادة 28 / الفصل الثالث منه الجريمة، بانها (كل سلوك اجرامي يستند على ارتكاب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل امر به⁽⁵⁾ القانون).

ثانياً - تعريف جريمة القتل:

تُعرف جرائم القتل بأنها "إنهاء حياة إنسان بواسطة إنسان آخر بدون وجه حق"، او هي "ازهاق روح انسان بفعل انسان اخر، أي فعل تزهق فيه روح أدمى"⁽⁶⁾، كما يعرفها القانون المصري بانها "جريمة يعاقب عليها القانون بتهمة إنهاء حياة إنسان آخر، سواء كان ذلك بعمد أو بغير عمد، وتختلف العقوبة حسب نوع القتل والظروف المحيطة به"⁽⁷⁾.

ثالثاً-جريمة القتل العمد:

لقد اعتبرت الشريعة الإسلامية القتل العمد من أعظم الجرائم، ومن أكبر الكبائر وحددت لتلك الجريمة عقوبة كبيرة، قال تعالى: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) ، اذ ان كل إزهاق لروح الإنسان تعد (قتلاً عمداً)⁽⁸⁾، وفي قانون العقوبات العراقي فقد نصت المادة (٤٠٦) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) بأن الإنسان الحي هو محل الحماية القانونية، فالقانون يحمي الحق في الحياة ، وإذ تعدد الانسان العاقل البالغ قتل غيره مباشرة، كالذبح والخنق أو تسبباً كدس السم بالطعام أو منعه من الطعام حتى مات جوعا هو قتل عمد، فلا يشترط في القتل العمد استخدام وسيلة معينة، بل كل وسيلة ينتج عنها الموت شخص اخر⁽⁹⁾.

رابعاً-جريمة القتل شبه العمد:

القتل شبه العمد "هو نوع من الجرائم التي يكون فيها الفاعل قد قصد الفعل ولكنه لم يقصد النتيجة المترتبة عليه، أي لم يكن ينوي إزهاق روح المجني عليه إلا أن الوسيلة التي استخدمها كانت تؤدي إلى الوفاة، وقد عرفه ابن قدامة "هو أن يفعل الجاني فعلاً لا يقتل غالباً لكنه يفضي إلى الموت، كمن يضرب شخصاً بسوط أو عصا خفيفة أو يلقيه في ماء قليل فيموت (10)، أو هو "القتل الذي لا تتجه فيه نية الجاني إلى إزهاق روح المجني عليه لكنه يباشر فعلاً يؤدي إلى الوفاة بوسيلة لا تقتل عادة (11).

اما القانون العراقي فانه لم ينص صراحةً على القتل شبه العمد لكن يمكن استخلاصه من الحالات التي يكون فيها الجاني قد اعتدى على المجني عليه دون نية القتل (12).

خامساً-القتل الخطأ:

القتل الخطأ هو إنهاء حياة شخص آخر دون قصد، بسبب الإهمال أو الرعونة أو عدم مراعاة القوانين، فعرفه القانون العراقي في المادة (411) من قانون العقوبات "من قتل شخصاً خطأً أو تسبب في وفاته نتيجة إهمال أو تهور أو عدم مراعاة القوانين، يُعاقب بالحبس والغرامة (13) أو هو " الفعل الذي يؤدي إلى وفاة إنسان دون أن يكون لدى الجاني نية مباشرة أو غير مباشرة لإحداث القتل، لكنه وقع نتيجة إهمال أو عدم احتراز" (14)

اما الدكتور فخري الحديثي فعرف القتل الخطأ على انه " يتحقق عندما لا يكون هناك قصد للقتل ولكن تقع الجريمة نتيجة مخالفة القوانين أو الإهمال مثل حوادث السير الناتجة عن السرعة الزائدة (15).

سادساً-اركان جريمة القتل:

- 1- الركن المادي: هو السلوك الإجرامي الذي يقوم به الجاني والذي يؤدي إلى الوفاة(16).
- 2- الركن المعنوي: هو القصد الجنائي، أي توافر نية إزهاق الروح لدى الجاني(17)
- 3- الركن الشرعي: هو النص الديني الذي يُجرّم القتل، أي أنه لا يمكن اعتبار القتل جريمة إلا إذا كان هناك نص في التشريع السماوي يُجرّمه(18)

المبحث الثاني: مستويات جريمة القتل في ذي قار وتباينها الزماني والمكاني

أولاً-التباين الزماني لجرائم القتل في محافظة ذي قار:

تعد جريمة القتل من الجرائم التي لها مساس مباشر بحياة الإنسان، ولذا يستوجب الوقوف عندها ومعرفة أسباب حدوثها، ويتضح من خلال الجدول (1) ان هذه الجريمة تتأثر بالعوامل المناخية المختلفة، حيث انها ترتفع مع ارتفاع درجات الحرارة وتنخفض بانخفاضها مع يجعل من شهور (تموز، آب، أيلول) هي الأعلى تسجيلاً لمعدلات جرائم القتل، فالواقع يؤكدان أن هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات الجريمة حيث أثبتت الاحصائيات المسجلة من قبل قيادة شرطة محافظة ذي قار، أن التغييرات المناخية تساهم بشكل كبير في ارتفاع عدد من الظواهر السلبية في

المجتمع، حتى بات واضحا أن لكل فصل من فصول السنة الأربعة نوع معين من الجرائم تظهر فيه بشكل واضح، كما
يلاحظ ان فصل الصيف هو الأكثر تسجيلا لجريمة القتل، مع

ومن خلال استعراض جدول جرائم القتل حسب الفصول يتبين ان عدد جرائم القتل المسجلة في عموم مدن ذي قار لعام
2024 بلغت (80) جريمة، حيث سجلت انخفاضا مقارنة بالعام الماضي 2023 وبنسبة مقدارها (-25%) وبالبلغة
(69) جريمة.

جدول (1) عدد جرائم القتل المسجلة في ذي قار حسب الفصول لعام 2024⁽¹⁹⁾

المرتبة	النسبة %	المسجل	الفصل
4	17.5 %	14	الفصل الأول (ك 2-اذار) *
3	22.5 %	18	الفصل الثاني(نيسان-حزيران)
1	32.5 %	26	الفصل الثالث(تموز-ايلول)
2	27.5 %	22	الفصل الرابع (ت 1-ك 1)
-	79 %	80	المجموع

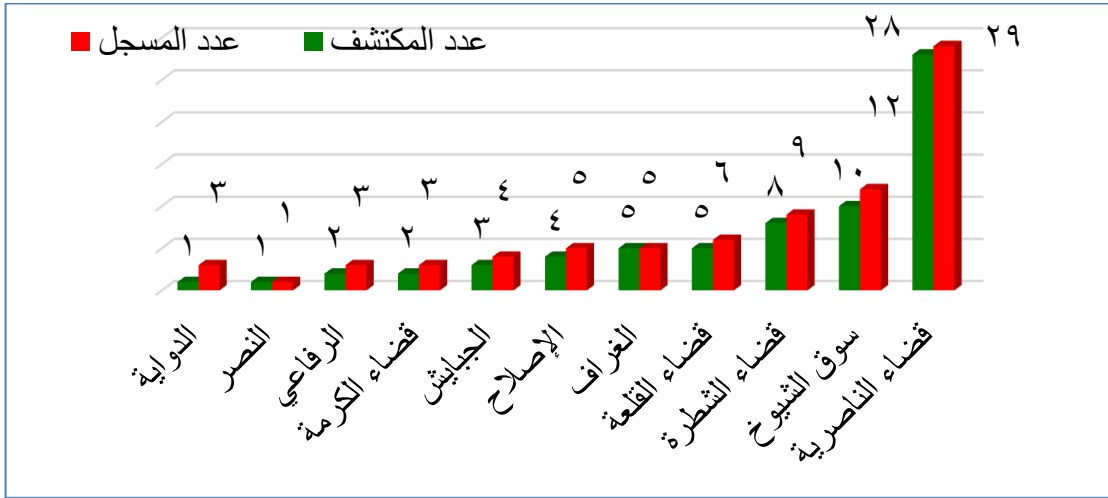
المصدر: الباحث بالاعتماد على قيادة شرطة ذي قار، 2024.

يتضح من خلال ما تقدم ان جريمة القتل من الجرائم التي ترتبط بالعوامل المناخية ارتباطا واضحا، حيث سجلت الفصل
الثالث من السنة (تموز، آب، أيلول) اعلى نسبة جريمة وبقاوع (32.5%) وبعده (26) جريمة، بينما الفصل الأول (ك 2-
اذار) اقل معدل جريمة وبنسبة بلغت (17.5) وبعده (14) جريمة.

ثانيا-التوزيع المكاني لجرائم القتل في ذي قار:

تتأثر جرائم القتل بعوامل عدة منها الموقع وعدد السكان والظروف المحيطة فضلا عن توافر أسباب ارتكابها، وبناء على
ذلك فقد اختلفت معدلات ارتكابها ما بين مدن المحافظة، الشكل (1)، حيث سجلت مدينة الناصرية مركز المحافظة اعلى
نسب ارتكاب جريمة القتل بواقع (29) جريمة تليها مدينة سوق الشيوخ ب (12) جريمة، فيما كانت اقل المدن تسجيلا
لجرائم القتل هي مدينة الدواية وواقع (3) جرائم فقط.

شكل (1) عدد جرائم القتل المسجلة بحسب مدن محافظة ذي قار لعام 2024



المصدر: الباحث بالاعتماد على: بيانات قيادة شرطة ذي قار، غير منشورة، 2024.

يبين الشكل أعلاه ان جريمة القتل تتأثر بعوامل عديدة بما في ذلك الكثافة السكانية، حيث اشارت الاحصائيات إلى أن الزيادة في الكثافة السكانية يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية والميل نحو العنف، ما قد يسهم في ارتفاع معدلات الجرائم لا سيما جريمة القتل، كما ان ارتفاع المستوى الاقتصادي في المدنية يسهم كذلك في زيادة نسبة الجرائم فضلا عن ضعف الروابط الاجتماعية في المدن الكبيرة وغياب الالتزام بالأعراف والتقاليد والرقابة الابوية او العشائرية الامر الذي اسهم بان تكون مدينة الناصرية هي الأكثر تسجيلا لهذه الجريمة.

ثالثا-العلاقة بين المجرم والضحية:

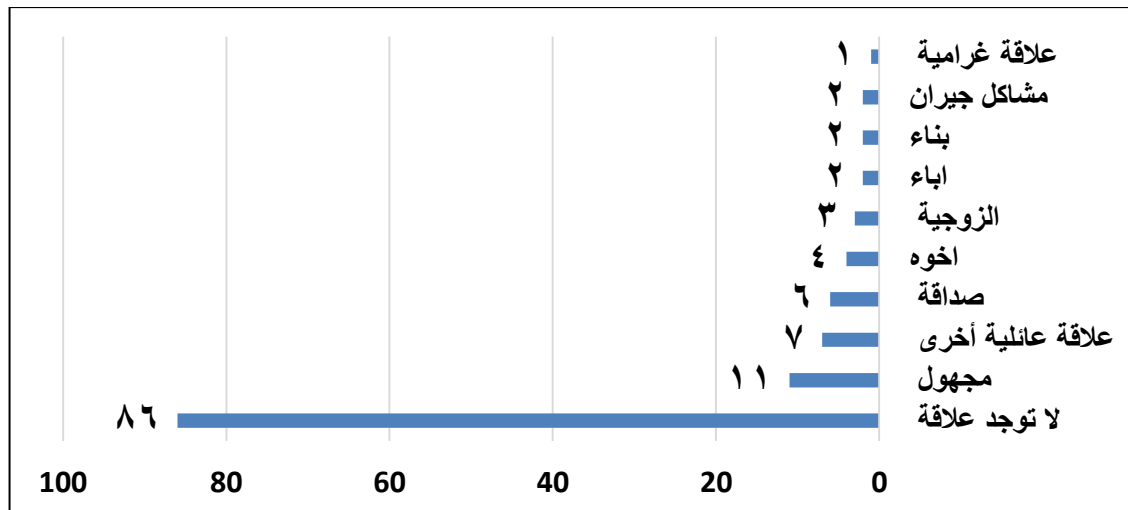
ان العلاقة بين المجرم والضحية في جرائم القتل قد تتحدد بعدة عوامل، منها التاريخ السابق للعلاقة بين الطرفين، ونوع العلاقة مثل (صداقة، عداوة، عمل ، أقارب ،معرفة شخصية، جيران، دافع السرقة ، لا علاقة ، مجهول...الخ)، ففي ذي قار يلاحظ أن ما نسبته 21% من جرائم القتل ارتكبت من قبل الأخ والزوج أو الزوجة، وكذلك هناك جرائم ارتكبت من قبل الابن ومن قبل بعض الأقارب، ما يعني ان لنوع العلاقة اثرا نسبيا في ارتكاب الجريمة، في حين كانت الأسباب الأكثر تسجيلا هي عدم وجود علاقة مباشرة بين الضحية والمجرم بل لدوافع وأسباب تتعلق بالسرقة او النزاع العشائري او القتل الخطأ وغيرها)، الشكل (2) والجدول (2).

العلاقة	علاقة غرامية	مشاكل جيران	بناء	اباء	الزوجية	اخوه	صداقة	علاقة عائلية أخرى	مجهول	لا توجد علاقة	المجموع
العدد	1	2	2	2	3	4	6	7	11	86	124

جدول (2) العلاقة بين الضحية والقاتل في ذي قار لعام 2024

المصدر: الباحث بالاعتماد على: قيادة شرطة محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة، 2024.

شكل (2) العلاقة بين الضحية والقاتل في ذي قار لعام 2024



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

رابعاً-مهنة الجاني:

قد تشكل المهنة او الوظيفة أحيانا عاملا مساعدا لارتكاب الجريمة او مانعا لها، وان كانت جرائم القتل تختلف بحسب ظروف ارتكابها واسبابها، بيد ان الاندفاع والاستعداد نحو ارتكابها يبدو واضحا فيمن لا يملكون دخلا ثابتا او وظيفة دائمة، وهم غالبا من أصحاب المستويات التعليمية المتدنية ما يثبت ان الجرائم تقل كلما تحسن الوضع الاقتصادي في المجتمع وارتفع معدل التعليم فيه وان كانت الأسباب تختلف أحيانا ولا تعتمد على قاعدة ثابتة على الاغلب، جدول (3) وشكل (3).

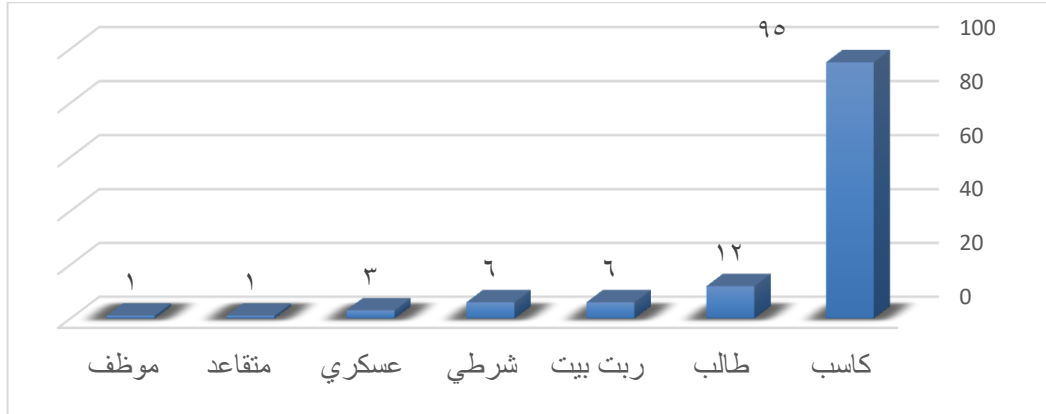
المهنة	موظف	متقاعد	عسكري	شرطي	ربة بيت	طالب	كاسب	المجموع
العدد	1	1	3	6	6	12	95	124
النسبة %	0.8	0.8	2.4	4.8	4.8	9.6	76.6	100

المرتبة	5	5	4	3	3	2	1	---
---------	---	---	---	---	---	---	---	-----

جدول (3) مهنة مرتكبي جرائم القتل في ذي قار لعام 2024

المصدر: الباحث بالاعتماد على: قيادة شرطة محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة، 2024.

شكل (3) مهنة مرتكبي جرائم القتل في ذي قار لعام 2024



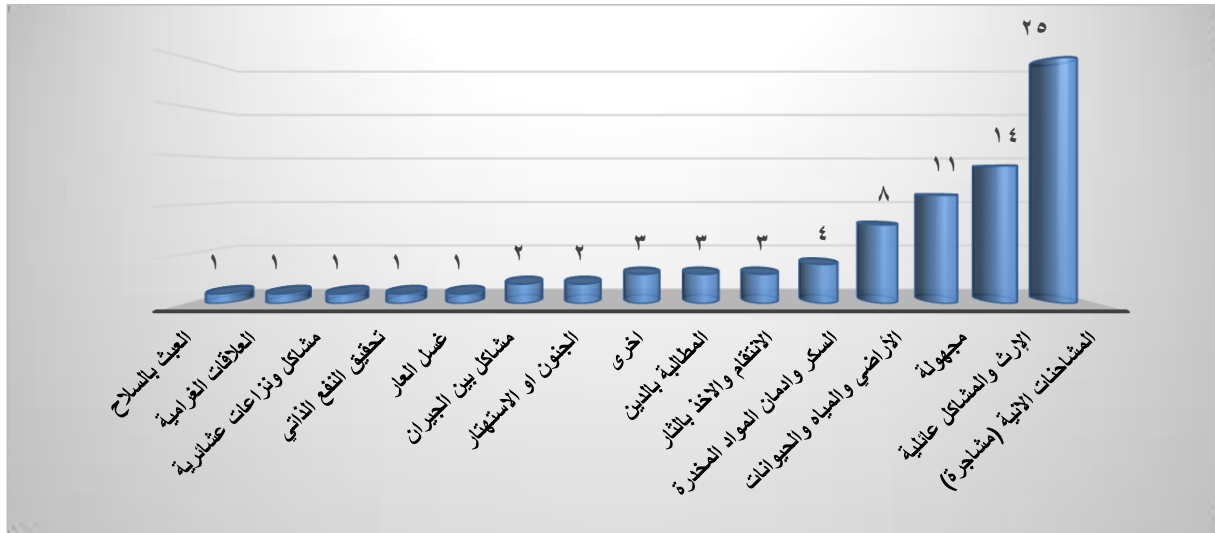
المصدر الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يتضح من بيانات الجدول (3) والشكل (3)، ان مهنة الكاسب سجلت اعلى معدل لجرائم القتل في المحافظة وبنسبة بلغت (76.6%)، بينما كانت الأقل للموظف والمتقاعد وبنسبة بلغت (1%) فقط ما يدل على ان المستوى الاقتصادي والتعليمي له دور فاعل في تحجيم الميل نحو الجريمة.

خامسا-أسباب ارتكاب جرائم القتل:

يظهر من خلال معطيات الشكل (4) ان أسباب ارتكاب جرائم القتل في ذي قار مختلفة ومتنوعة، فمنها من لا يستحق ان تكون عواقبه ازهاق روح انسان ومنها من يتعلق بعدم السيطرة على الغضب ساعة حدوث مسبباته، وبالتالي فأكثر معدلات القتل جاءت لأسباب تتعلق بعدم السيطرة على نوبات الغضب الناتجة عن المشاجرات والمشاحنات الانية بين الأفراد.

شكل (4) أسباب ارتكاب جرائم القتل في ذي قار لعام 2024.



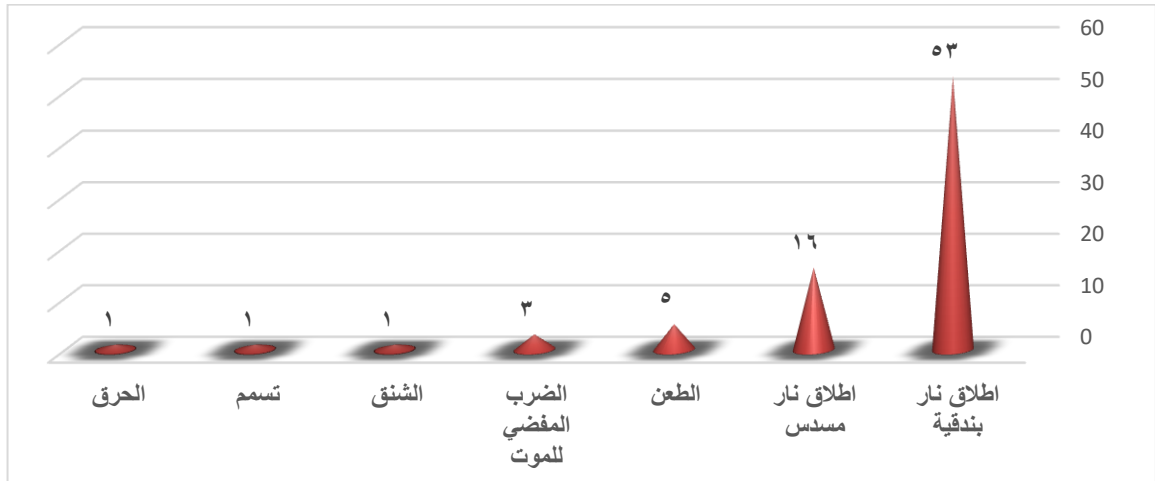
المصدر: بالاعتماد على بيانات مؤتمر تحليل الواقع الأمني والجنائي الثاني عشر في ذي قار، 2024.

يتبين مما تقدم ان للمشاحنات الانية وعدم القدرة على السيطرة على نوبات الغضب وكتبها الأثر الكبير في استفحال ظاهرة القتل في المحافظة، حيث سجلت نسبة مرافعة مقدارها (31%) وبواقع (25) حالة قتل، فيما تلتها الخلافات العائلية وبنسبة بلغت (17.5%) وبواقع (14) حالة قتل نتيجة خلافات حول الإرث والمشاكل بين الاخوة والابناء، بينما كان العيب بالسلاح اقل الأسباب المؤدية الى القتل وبنسبة بلغت (1.2%) وبواقع (1) حالة واحدة فقط خلال عام 2024.

سادسا-طرائق ارتكاب الجريمة:

ان توفر الوسائل الجرمية المؤدية الى ارتكاب جريمة القتل واحدة من اكثر المشكلات التي لا تزال تحتاج الى حلول حكومية عاجلة، حيث يشكل السلاح المنفلت وغير المسيطر عليه من قبل الأجهزة المختصة واحدا من التحديات التي تساهم بزيادة نسب ارتكاب جريمة القتل في ذي قار، اذ يظهر الشكل (5) ان اكثر الوسائل المستخدمة في ارتكاب جريمة القتل هي الأسلحة النارية (مسدس، بندقية) والتي تقع في ايدي المدنيين الذين لا يحسنون استخدامها فتؤدي الى ازهاق حياة الآخرين.

الشكل (5) الوسائل المستخدمة لارتكاب جرائم القتل في ذي قار لعام 2024



المصدر: بالاعتماد على بيانات مؤتمر تحليل الواقع الأمني والجنايئي الثاني عشر في ذي قار 2024.

يتضح من بيانات الجدول (5) ان اكثر الوسائل المستخدمة لتنفيذ جرائم القتل هي الأسلحة النارية وتحديدًا (البندقية) وبواقع (53) حالة وبنسبة بلغت (66.2%) ويفارق كبير عن الوسيلة الثانية وهي (المسدس) الذي سجل (16) حالة وبنسبة بلغت (20%)، فيما جاءت وسائل (الشنق، التسميم، الحرق) بالمراتب الأخيرة وبواقع (1) حالة واحدة لكل وسيلة وبنسبة بلغت (1.2) لتلك الوسائل، ما يدفع للتأكيد على ضرورة اتخاذ الجهات الأمنية والحكومية المختصة جميع الوسائل اللازمة لحصر السلاح بيد الدولة ومنع امتلاك الافراد لأي قطعة سلاح مالم تكن مرخصة ومسجلة لدى الجهات ذات العلاقة.

سابعاً-أماكن ارتكاب الجريمة:

تختلف أماكن ارتكاب جرائم القتل تبعاً لعدة عوامل ويمكن أن تحدث في عدة أماكن داخل المجتمع دون سياق واضح، وغالبًا ما تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على مرتكبي الجريمة وقدرتهم على اختيار أماكن تنفيذ الجريمة، الا انها يمكن ان تحدث في الغالب في المناطق الفقيرة، وأماكن تجمع الشباب، فضلاً عن المواقع التي تعاني من التوترات الاجتماعية أو الاقتصادية، او مواقع حدوث المشاجرات او الخلافات ذاتها.

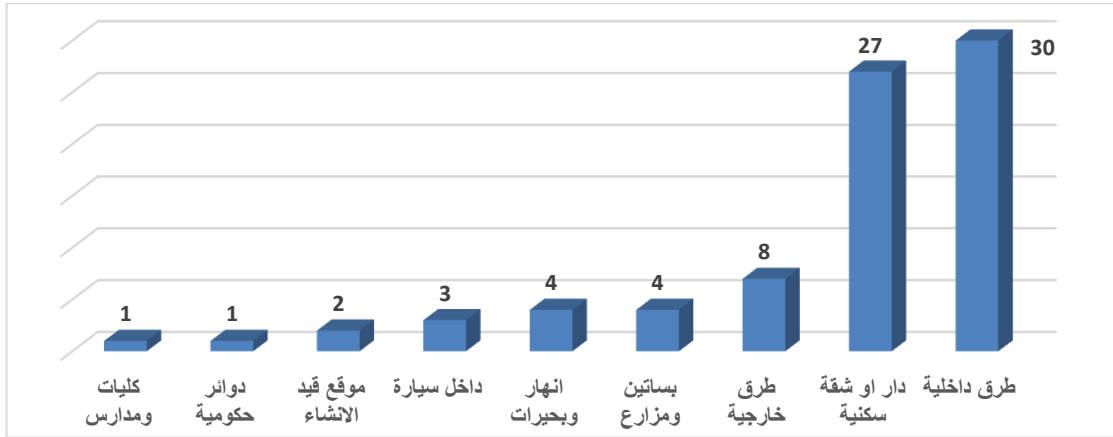
حيث يلاحظ أن ما نسبته 50% من جرائم القتل ارتكبت داخل الممتلكات الخاصة مثل الدور السكنية والشقق والبساتين وهايكل الابنية قيد الانشاء، ما يفسر ارتباط موقع الجريمة بسبب ارتكابها أحياناً، الجدول (4) والشكل (6).

الجدول (4) أماكن ارتكاب جرائم القتل في ذي قار لعام 2024

المجموع	طرق داخلية	دار او شقة سكنية	طرق خارجية	بساتين ومزارع واماكن تربية الحيوانات	الاتهار والبحيرات والمعابر	داخل سيارة	موقع بناء او دار قيد الانشاء (هيكل)	الكليات والمعاهد والمدارس	قواتر حكومية	مواقع ارتكاب الجريمة
80	30	27	8	4	4	3	2	1	1	مسجل

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات مؤتمر تحليل الواقع الأمني والجنايي في ذي قار، 2024.

الشكل (6) أماكن ارتكاب جرائم القتل في ذي قار لعام 2024



المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

وبناء على معطيات الشكل والجدول أعلاه، فإن أكثر المواقع ارتكاباً لجرائم القتل في ذي قار هي الطرق الداخلية والدور السكنية، ما يعني ان الجناة يميلون الى الأماكن المغلقة وشبه المغلقة لتفادي اقتضاح امرهم او لمنع قتل الجريمة او هروب الضحية، حيث سجلت الطرق الداخلية اعلى معدل جريمة وبواقع (30) حالة وبنسبة بلغت (37.5%)، تلتها الدور السكنية وبواقع (27) جريمة وبنسبة بلغت (33.7%)، فيما كانت الدوائر الحكومية والمدارس والجامعات هي الأقل تسجيلاً لهذه الجرائم حيث بلغت نسبتها (1.2%) وبواقع حالة واحدة لكل موقع لعام 2024، وهو ما يؤكد ما ذهب اليه الدراسة من ان العلاقة بين الجريمة والمستوى الاقتصادي والتعليمي علاقة عكسية.

ثامنا-الفئة العمرية وجنس مرتكبي جرائم القتل:

تشير البيانات الإحصائية لدى قيادة شرطة ذي قار إلى أن معظم مرتكبي جرائم القتل هم من الافراد البالغين سواء اكانوا ذكورا ام اناثا، حيث يشكل هؤلاء النسبة الأكبر من الجرائم المرتكبة في المحافظة، أما الأطفال فهم أقل ارتكاباً لهذه الجرائم وكما مبين في الجدول (5) والشكل (7).

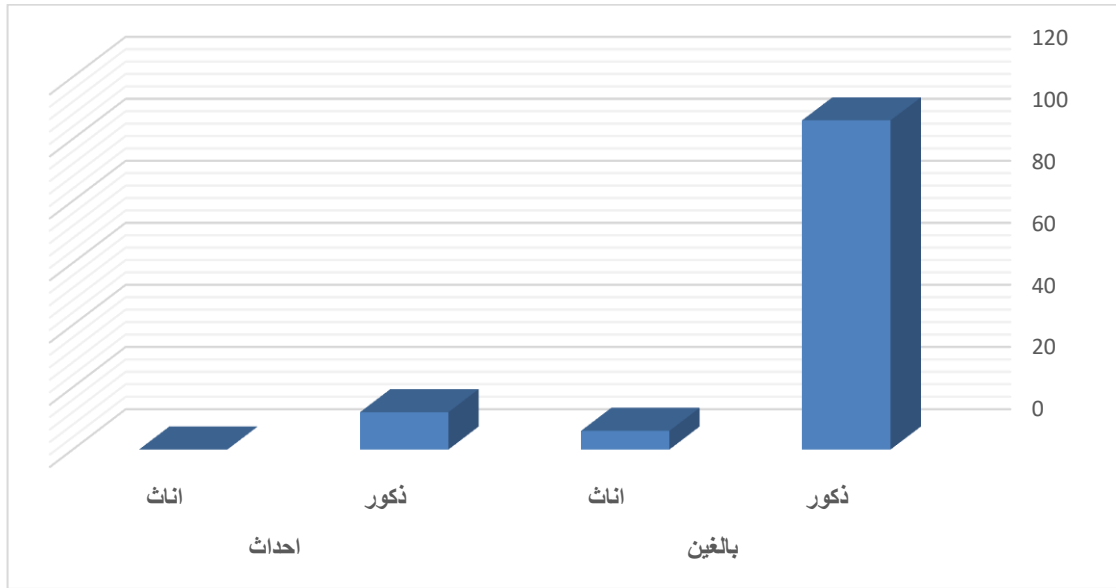
الجدول (5) جنس وعمر مرتكبي جرائم القتل في ذي قار 2024

عدد الجناة الكلي	بالغين		النسبة %	احداث		النسبة %
	ذكور	اناث		ذكور	اناث	
			90.3			9.6

---	0	12	---	6	106	124
-----	---	----	-----	---	-----	-----

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات قيادة شرطة محافظة ذي قار، غير منشورة، 2024.

الشكل (7) جنس وعمر مرتكبي جرائم القتل في ذي قار 2024



المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

تأسيساً على ما تقدم فإن الواضح من خلال المعطيات أعلاه ان البالغين هم الأكثر ارتكاباً غير متحققاً في الاحداث او النساء بشكل عام حيث بلغت نسبة الذكور البالغين من مرتكبي جرائم القتل (106) فرد من مجموع (124) متهم، بينما كانت النساء البالغات (6) فقط في حين لم تسجل الفتيات الصغار ان نسبة تذكر، اما الاحداث من الذكور فكان عدد المشتركين منهم بجرائم القتل (12) فرداً فقط، ما يعكس عدم ملائمة هذه الاعمار للجرائم ذات الطابع العنيف المؤدي الى ازهاق حياة الآخرين.

تاسعا-الفئة العمرية وجنس ضحايا جرائم القتل:

لا يختلف جنس واعداد ضحايا جرائم القتل عن جنس واعداد مرتكبيها، حيث تتركز معظم الجرائم على البالغين وبواقع (87) ضحية ونسبة بلغت (93.5%) من كلا الجنسين، اما الاحداث المجني عليهم فيبلغ عددهم (6) وبنسبة بلغت (6.4%)، الجدول (6) والشكل (8).

الجدول (6) الفئة العمرية وجنس ضحايا جرائم القتل في ذي قار 2024

النسبة %	احداث		النسبة %	بالغين		عدد المجنى عليهم الكلي
	اناث	ذكور		اناث	ذكور	
6.4			93.5			
---	1	5	---	13	74	93

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات قسم الإحصاء الجنائي، قيادة شرطة ذي قار، غيرة منشورة، 2024.

الشكل (8) الفئة العمرية وجنس ضحايا جرائم القتل في ذي قار 2024



المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان جرائم القتل هي جرائم ذكورية بامتياز وللبالغين في معظم الأحيان نظرا لكونها تحتاج لمواصفات وإرادة لا يملكها صغار السن او النساء، وذلك بحكم طبيعة تكوين هاتين الشريحتين الأكثر رقة واقل عنف من الرجال البالغين.

وهذا دليل اخر على ان الجرائم ترتكب من قبل رجال قد تكون ميولهم نحو العنف لدوافع اقتصادية او عصبية او عشائرية وهذا ما قد لا يكون سببا لارتكاب جريمة بالنسبة للنساء والاحداث.

الاستنتاجات

- 1- أظهرت الدراسة ان نسبة جرائم القتل في محافظة ذي قار تتأثر بالمناخ فتزداد في ذروة فصل الصيف وتنخفض في الشتاء.
- 2- بينت الدراسة ان 90% من المدانين بجرائم القتل وضحاياهم، هم من الذكور البالغين.
- 3- سجلت مدينة الناصرية اعلى معدلات جرائم القتل في المحافظة لعام 2024.
- 4- ان معظم جرائم القتل تمت عن طريق الأسلحة النارية (البندقية) وبشكل واضح جدا.

- 5- معظم المدانين هم من غير مدني التعليم ومن أصحاب المهن غير الثابتة (الكسبة) ما يدلل أهمية التعليم والعمل الثابت في الحد من الجريمة.
- 6- بينت الدراسة ان اغلب أسباب جرائم القتل ناتجة عن عدم التحكم بالغضب الانبي اثناء المشاجرات والخلافات بين الافراد.

التوصيات

- 1- ضرورة العمل على حصر السلاح بيد الدولة وتفعيل المواد القانونية الخاصة بذلك
- 2- الاهتمام بالجانب التعليمي والاقتصادي للأفراد وبما يسهم في الحد من الجرائم ذات الطابع الاقتصادي او الجهل.
- 3- زيادة التوعية والتثقيف بأهمية الركون الى القانون في حل الخلافات بين الافراد وعدم اللجوء الى العنف والحلول الشخصية.
- 4- تفعيل الجانب الاستخباري من اجل التوصل الى الجناة بأسرع وقت لمنع استمرار عمليات الثأر بين عشيرتي القاتل والضحية.
- 5- تفعيل دور العشائر وحثهم على البراءة من مثيري النزاعات العشائرية والتعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية المختصة.
- 6- زيادة الاهتمام بالدراسات والأبحاث التي تتناول ظاهرة الجريمة في المجتمع والاخذ بنتائجها وتوصياتها للوصول الى حلول سريعة.

الهوامش

- (1) نبيل نعمان إسماعيل، تفسير ظاهرة العودة إلى الجريمة بموجب نظرية الوصم الاجتماعي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (69-70)، 2005، ص387.
- (2) حسين عليوي ناصر الزبيدي، جغرافية الجريمة مبادئ واسس، دار الحصاد، ط1، دمشق، 2015، ص31.
- (3) حسن أكرم نشأت، علم الأنثروبولوجيا الجنائي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص32.
- (4) حسين عليوي ناصر الزبيدي، مصدر سابق، ص36.
- (5) (العيون الساهرة) الموقع الرسمي لمديرية شرطة محافظة ذي قار، القوانين النافذة، قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، <http://alsahroon.gov.iq>
- (6) ابي القاسم عبيد الله بن الجلاب البصري، التفريع، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987، ص بلا.
- (7) قانون العقوبات المصري، المواد (234) إلى (244).
- (8) فوزي شوق، البطالة وعلاقتها بالجريمة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن المهدي- ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017، ص53.
- (9) عبدالله ناصر السدحان، وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص بلا.
- (10) ابن قدامة، "المغني"، دار الفكر، بيروت، 1997، ج9، ص241.
- (11) عبد القادر عودة، "التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ج1، ص534.
- (12) قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969، المواد (405)، (406)، (411).
- (13) قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.
- (14) محمود نجيب حسني، "شرح قانون العقوبات: القسم العام"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص233.
- (15) فخري الحديثي، "الجرائم الواقعة على الأشخاص"، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1992، ص275.
- (16) د. عبد الستار الجميلي، "الجرائم الواقعة على الأشخاص"، بغداد، 1973، ص263.
- (17) محمود نجيب حسني، المصدر نفسه.
- (18) القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 33
- (19) بيانات قيادة شرطة محافظة ذي قار، غير منشورة، 2024.
- (*) تم تقسيم السنة لأربع فصول بحسب عدد الأشهر (كل ثلاثة أشهر) وليس حسب الفصول المناخية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. عبد القادر عودة، "التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985
2. -قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969، المواد (405، 406، 411).
3. -محمود نجيب حسني، "شرح قانون العقوبات: القسم العام"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988
4. -فخري الحديثي، "الجرائم الواقعة على الأشخاص"، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1992.
5. -عبد الستار الجميلي، "الجرائم الواقعة على الأشخاص"، بغداد، 1973.
6. -وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة ذي قار، إحصاءات غير منشورة، 2024
7. -نتائج مؤتمر تحليل الوقع الأمني والجنائي في محافظة ذي قار الثاني عشر، 2024
8. -وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة ذي قار، قسم الإحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، 2024.
9. -نبيل نعمان إسماعيل، تفسير ظاهرة العودة إلى الجريمة بموجب نظرية الوصم الاجتماعي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (69-70)، 2005.
10. -حسين عليوي ناصر الزيايدي، جغرافية الجريمة مبادئ واسباس، دار الحصاد، ط1، دمشق، 2015.
11. -حسن أكرم نشأت، علم الأنثروبولوجيا الجنائي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
12. - (العيون السااهرة) الموقع الرسمي لمديرية شرطة محافظة ذي قار، القوانين النافذة، قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، <http://alsahroon.gov.iq>
13. - ابي القاسم عبيد الله بن الجلاب البصري، التفريع، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987.
14. - قانون العقوبات المصري، المواد (234) إلى (244).
15. - فوزي شوق، البطالة وعلاقتها بالجريمة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن المهدي-ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادي، 2017.
16. - عبد الله ناصر السدحان، وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص بلا.
17. ابن قدامة، "المغني"، دار الفكر، بيروت، 1997.